IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2024) 14 (4): 417-434

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN 2222-2995
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Fahd Saif Adel Sabbar & Mnahi Iftikhar Mohammed. The relative effectiveness of fiscal and monetary policies on some economic inclusion programs that support the economic and social empowerment of women in Iraq for the period (1995-2021). ***University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science*** **(2024) 14 (4):417-434.**

The relative effectiveness of fiscal and monetary policies on some economic inclusion programs that support the economic and social empowerment of women in Iraq for the period (1995-2021)

Saif Adel Sabbar Fahd[1], Iftikhar Mohammed Mnahi[2]

(1) University of Fallujah, Anbar, Iraq
(2) Al Iraqia University, Baghdad, Iraq

Saif92Adel@gmail.com [1]
dr.iftkhr2011@yahoo.com [2]

Abstract: The absence of coordination between economic policies in Iraq, especially fiscal and monetary policies, has constituted a major burden in the face of local and global economic crises. Incorrect decisions coinciding with political and social instability in Iraq have led to high rates of poverty and unemployment and weak economic inclusion programs, as evidenced by the absence of the class. The middle class in society and its division into two classes, one rich and the other poor, meaning the absence of distributive justice. Therefore, the research came under the title (The relative effectiveness of fiscal and monetary policies on some economic inclusion programs that support the economic and social empowerment of women in Iraq for the period (1995-2021). The research aims to Investigating the relative effectiveness of both fiscal and monetary policies on economic inclusion programs that support the economic and social empowerment of women, and employing fiscal and monetary policies to promote and develop economic inclusion programs that achieve equality and equity between men and women and enable them to achieve their full potential and involve them in policy making and decision-making processes in various aspects. Life, which supports and improves her ability to confront shocks and enhances the opportunities available to her. The research is based on the hypothesis that fiscal policy is more effective than monetary policy in influencing economic inclusion programs, but the effect of monetary policy lasts for a relatively longer period than the effect of fiscal policy. A distributed lag autoregression model was adopted for the purpose of measuring the short- and long-term effects of the two policy variables in the economic inclusion (empowerment of women) program. The research concluded that monetary policy has an important and effective role in achieving the economic inclusion program (empowerment of women) by achieving stability in the currency exchange rate and increasing the money supply to provide low-interest loans to the middle and poor classes. The research recommends the need to develop a comprehensive and sustainable development strategy that is compatible with macroeconomic policy tools to be able to create new job opportunities that train and qualify the unemployed, to alleviate poverty

and unemployment, achieve fair distribution of income, and empower youth and women economically.

Keywords: Economic inclusion, fiscal and monetary policy, economic justice, women's empowerment, Gini coefficient, autoregressive distributed slowdown.

الفاعلية النسبية للسياستين المالية والنقدية على بعض برامج الشمول الاقتصادي التي تدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٢١)

الباحث: سيف عادل صبار فهد[١]، أ.د. افتخار محمد مناحي الرفيعي[٢]

(1) جامعة الفلوجة، الانبار، العراق
(٢) الجامعة العراقية، بغداد، العراق

المستخلص: غياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية في العراق لاسيما السياستين المالية والنقدية قد شكل عبئاً كبيراً في مواجهة الأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية، وإن القرارات غير الصائبة تزامناً مع عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق قادت إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وضعف برامج الشمول الاقتصادي وما يشهد على ذلك غياب الطبقة الوسطى في المجتمع وانقسامها إلى طبقتين أحدهما غنية والأخرى فقيرة أي غياب العدالة التوزيعية ، لذلك جاء البحث تحت عنوان (الفاعلية النسبية للسياستين المالية والنقدية على بعض برامج الشمول الاقتصادي التي تدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٢١). إذ يهدف البحث إلى استقصاء الفاعلية النسبية لكل من السياستين المالية والنقدية على برامج الشمول الاقتصادي التي تدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وتوظيف السياستين المالية والنقدية في تعزيز ووضع برامج الشمول الاقتصادي التي تحقق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة وتمكينها من تحقيق إمكاناتها الكاملة وإشراكها في عمليات تقرير السياسات وصنع القرار بمختلف جوانب الحياة. مما تدعم قدرتها وتحسين حالتها على مجابهة الصدمات وتعزز الفرص المتاحة أمامها. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن السياسة المالية أكثر فاعلية من السياسة النقدية في التأثير على برامج الشمول الاقتصادي إلّا أن تأثير السياسة النقدية يدوم لفترة أطول نسبياً من تأثير السياسة المالية. وتم اعتماد أنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع، لغرض قياس الآثار قصيرة وطويلة الأمد لمتغيرات السياستين في برنامج الشمول الاقتصادي (التمكين للمرأة).

وتوصل البحث إلى أن للسياسة النقدية دور هام وفاعل في تحقيق برنامج الشمول الاقتصادي (التمكين للمرأة) عبر تحقيق استقرار سعر صرف العملة وزيادة عرض النقود لتوفير القروض بفوائد منخفضة للطبقات المتوسطة والفقيرة. ويوصي البحث بضرورة وضع استراتيجية تنموية شاملة ومستدامة تتوافق فيها أدوات السياسات الاقتصادية الكلية لتكون قادرة على خلق فرص عمل جديدة تعمل على تدريب وتأهيل العاطلين، لتخفيف حدة الفقر والبطالة وتحقيق التوزيع العادل للدخل وتمكين الشباب والمرأة اقتصادياً.

الكلمات المفتاحية: الشمول الاقتصادي، السياسة المالية والنقدية، العدالة الاقتصادية، تمكين المرأة، معامل جيني، الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع.

Corresponding Author: E-mail: Saif92Adel@gmail.com

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تتجلى مشكلة البحث بما تعاني الدول النامية وفي مقدمتها العراق من ضعف السياسات المالية والنقدية، أدت إلى ضعف قدرته في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وإدارة الاقتصاد الوطني، كونها سياسات مسايرة للدورة الاقتصادية أثناء الأزمات الاقتصادية ولاسيما الأخيرة منها التي سببتها جائحة كورونا. إذ لا يوجد اتفاق حول السياسة الأكثر فاعلية وكفاءة في حل المشكلات الاقتصادية ومواجهة الأزمات بالتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية ولاسيما متغيرات وبرامج الشمول الاقتصادي والاستفادة منها بأكبر قدر، وهذا الخلاف ناجم أساساً من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصادات دول العالم، ومما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

التساؤل الاول: اي السياستين أكثر فاعلية في زيادة أعداد المستفيدين من الشمول الاقتصادي؟

التساؤل الثاني: هل تمثل برامج الشمول الاقتصادي سبيلاً للخلاص من عدم المساواة والإنصاف بين الجنسين بالشكل الذي يحقق العدالة التوزيعية؟

ثانياً: اهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

١. استقصاء الفاعلية النسبية لكل من السياستين المالية والنقدية على برامج الشمول الاقتصادي التي تدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٢١).
٢. توظيف السياستين في تعزيز ووضع برامج الشمول الاقتصادي التي تدعم تحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة وتمكينها من تحقيق إمكاناتها الكاملة وإشراكها في عمليات تقرير السياسات وصنع القرار بمختلف جوانب الحياة.

ثالثاً: اهمية البحث

تنبع أهمية البحث من خلال مواكبته لبرامج الشمول الاقتصادي التي أطلقتها مجموعة البنك الدولي بعد الجائحة (COVID-19)، ويركز هذه البحث على أحد هذا البرامج والتي تتمثل ببرنامج التمكين للمرأة وتحسين حالتها ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية وتُمكينها على المشكلات الرئيسية التي تعاني منها البلدان النامية والمتمثلة بالفقر والبطالة للمرأة ومن ثم إحداث نقلة في الحياة الاقتصادية للفقراء، وإطلاق العنان للإمكانات الإنتاجية للفئات الضعيفة والمهمشة من النساء، وتحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة والتي في حد ذاتها تحقق التنمية المستدامة. إذ يستلزم بالضرورة التغلب على الكثير من التشوهات والمعوقات الملازمة للاقتصاد العراقي، وأيضاً إحداث تغيير داخل المشهد الحكومي، مما يتطلب اتساقاً واضحاً مع المؤسسات ولاستراتيجيات والسياسات الوطنية.

رابعاً: فرضيات البحث

يمكن صياغة فرضيات البحث وفقاً لمشكلة البحث وأهدافه كالآتي:

١. أن السياسة المالية أكثر فاعلية من السياسة النقدية في التأثير على برامج الشمول الاقتصادي، إلّا أن تأثير السياسة النقدية يدوم لفترة أطول نسبياً من تأثير السياسة المالية.
٢. أن المرأة لازالت بالرغم من كل العوامل المساهمة في تمكينها تعاني من تدني نسبة المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والتي عادة ما تسود تلك العلاقة حالة عدم التوازن لصالح الرجل على حساب المرأة.

خامساً: منهج البحث

بغيةً لبلوغ ما يتوخاه البحث من أهداف ولاختبار صحة فرضياته، اعتمد البحث على المزج بين:

١. المنهج الاستنباطي في التحليل والوصف وفقاً للنظرية الاقتصادية الكلية.
٢. المنهج الكمي القياسي القائم على استخدام أنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بغيةِ قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في مؤشر الشمول الاقتصادي المراد البحث فيها، وبالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EViews:12).

الإطار النظري

المبحث الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للشمول الاقتصادي

اولاً: نشأة الشمول الاقتصادي

يركز الشمول الاقتصادي على تحدٍ هو من أكثر التحديات صعوبة في مجال التنمية ألا وهو تغيير الحياة الاقتصادية للفئات الفقيرة فقراً مدقعاً والمهمشين. إذ جاءت برامج الشمول الاقتصادي كحلول طرحتها مجموعة البنك الدولي لتحسين سبل العيش لهؤلاء عن طريق دمجهم اجتماعيا واقتصاديا هو مكون رئيس لتحقيق نتائج الحماية والحلول للاجئين والمهجرين. يستلزم الشمول الوصول إلى أسواق العمل والتمويل وريادة الأعمال والفرص الاقتصادية للجميع، بما في ذلك غير المواطنين فضلاً عن الفئات الضعيفة والمحرومة. ويُسهم الشمول الاقتصادي في اعتماد اللاجئين على أنفسهم وقدرتهم على الصمود؛ تمكينهم من تلبية احتياجاتهم بطريقة آمنة ومستدامة وكريمة؛ تجنبهم الاعتماد على المساعدات وآليات التكيف السلبية؛ يُسهم في اقتصاداتها المضيفة؛ وتهيئ اللاجئين والمهجرين لمستقبلهم سواء عادوا إلى ديارهم أم اندمجوا في بلد ومناطق لجوئهم ونزوحهم أم أعيد توطينهم في بلد ثالث، ويمكن أن تؤدي الاستفادة من توفير كل من المساعدة الإنسانية والفرص التعليمية في هذه المرحلة إلى نتائج أفضل للاجئين في مراحل لاحقة من النزوح. ومن المهم إدراك أن النتائج الإيجابية لسُبل العيش والشمول الاقتصادي تتطلب تخطيطا استراتيجياً متعدد السنوات (Inclusion Report The Economic, 2021:21). وفي ظل أوضاع يشوبها قدر كبير من عدم اليقين، تبعث برامج الشمول بصيص أمل، ومن بين الفرضيات الأساسية للشمول الاقتصادي أن الفقراء والمهمشين يواجهون عوائق متعددة حين يحاولون الإفلات من براثن الفقر وهو ما يتطلب استجابة متعددة الأبعاد لتحسين فرصهم في الكسب والأصول، مثل انخفاض مستويات رأس المال البشري ومحدودية الوصول إلى المدخلات الإنتاجية. ويتفاقم هذا عن طريق التعرض المتكرر للمخاطر غير المؤمن عليها سواء كانت من صنع الإنسان أو الطبيعة، وانخفاض النطاق الترددي المعرفي الذي يُضعف عملية صنع القرار مجتمعة، ويمكن لهذه العوامل أن تضع الأفراد والأسر والمجتمعات والاقتصادات في فخ الفقر، مما يؤدي إلى اقتصار الاستثمارات على البرامج منخفضة الإنتاجية. (Andrewset al. 2021: 24). ويعرف البنك الدولي برامج الشمول الاقتصادي على أنها مجموعة من التدخلات المنسقة ذات الأبعاد المتعددة التي تدعم الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية في زيادة الدخل والأصول؛

وتبدي هذه البرامج مرونة في مجموعة متنوعة من البيئات، وتسعى العدالة الاجتماعية إلى اتاحة فرص العمل للجميع، والقضاء على الفقر بمستوياته المختلفة (الصحية والعلمية والمادية)، وهذا ينسجم مع رؤية الشمول الاقتصادي التي تضمن شمولاً اجتماعياً، ووفقاً لأولوية الأهداف الإنمائية التي تضمنتها الالفية الثانية، والتي تصب في تحقيق العدالة الاجتماعية يمكن بيان الأهداف بالشكل الآتي :(Andres et al., 2020: 39)

١. مفهوم الشمول الاقتصادي: Economic Inclusion The Concept of

يقصد به ضمان حصول الجميع على فرص متكافئة للمشاركة في الحياة الاقتصادية لمجتمعهم كأرباب عمل وموظفين ومستهلكين ومواطنين يُنظر إليه بشكل متزايد على أنه جزء من أجندة الاستدامة(Khalamayzer, 2018: No) ، أي إنه ينطوي على الاندماج التدريجي للأفراد والأُسر في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتعلق الشمول الاقتصادي بمنح الفئات المهمشة الوسائل للسيطرة على حياتهم الاقتصادية ومساعدتهم علي تحسين وضعهم الاقتصادي، والعمل على ايصال الموارد الإنتاجية والأصول الفردية لأصحاب الحقوق بالشكل الذي يحقق العدالة التوزيعية مثل الأرض والمنازل والمدخرات الاقتصادية، وهذا سينعكس على تحسين دخول الأفراد، ومن ثم إمكانية الحصول على صحة جيدة وتعليم جيد، كما يعني الشمول الاقتصادي أيضاً الانتماء الاجتماعي إلى المجتمع من دون تمييز.(https://bit.ly/3uBWIYH, 2022: No)

يتطلب الشمول الاقتصادي المهتم بتمكين الفئات المحرومة وادماجها اجتماعيا واقتصاديا في الحياة العامة اقتصاد قائم على قيم العدالة، وهذا الاقتصاد يمثل الاقتصاد المنظم الذي يحقق العدل في علاقاته، كما يحقق العدل في العلاقة بين صاحب رأس المال والعامل، والحكومة هي المنظم لهذا الاقتصاد، والذي يقوم على إطلاق حرية النشاط الاقتصادي طبقا لقواعد تحافظ على حق كل الأطراف المشاركة فيه، ويقوم الشمول الاقتصادي أساسا على حماية حق الفرد والمجتمع وحمايتهم من أي استغلال يتعرض لهم، أو أي وضع احتكاري يلحق الضرر بالمجتمع، وبهذا يتم حماية الطرف الأضعف في العملية الاقتصادية، وأيضاً حماية حقوق الأمة، وحقها في تحقيق التطور والنمو الاقتصادي أما النمو الشامل يمثل النمو الاقتصادي الموزع بشكل عادل عبر المجتمع (حبيب، ٢٠٢٢: بلا).

ويعرف الباحث الشمول الاقتصادي بأنه مجموعة البرامج والسياسات التي تستهدف زيادة مشاركة الفئات المحرومة (العاطلين، ذوي الاعاقة، كبار السن) فضلاً عن تمكين المرأة والشباب اقتصادياً ودمجهم في النشاط الاقتصادي.

٢. برامج الشمول الاقتصادي

يمكن أن تؤدي برامج الشمول الاقتصادي دوراً رئيساً في مساعدة الفئات الفقيرة فقراً مدقعاً على الانطلاق في مسار تصاعدي للخلاص من الفقر، وتعرف هذه البرامج بأنها مجموعة من التدخلات المنسقة وذات الأبعاد المتعددة التي تدعم الأفراد والأُسر في زيادة دخولهم وأصولهم، وتتمثل في الآتي:(Paul et al., 2021: 4-6)

أ. تمكين مالي للفئات المحرومة .
ب. تمكين المرأة.
ج. تدريب وتأهيل العاملين.
د. شبكات الأمان الاجتماعي.
ه. برنامج الشمول المالي.
و. انشاء ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
ز. الشمول في التنمية البشرية.

٣. أهداف الشمول الاقتصادي واستراتيجياته.

أ.ضمان تحقيق العدالة الاقتصادية وتكافؤ الفرص: إن الشمول الاقتصادي المتمثل بحزمة من التدخلات المنسقة والمتعددة الأبعاد التي تدعم الأفراد والأسر والمجتمعات لوصول الفرص الاقتصادية إلى أفراد المجتمع كافة وبشكل عادل، وللمشاركة بشكل هادف في اقتصادهم وزيادة الدخل والأصول، ولضمان ظروف معيشية كريمة لهم. ومن هذا المنطلق يتضح أن للعدالة الاقتصادية وتكافؤ الفرص دوراً هاماً في تحسين المعيشة والوصول إلى مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي الشامل، وينبغي أن يؤخذ مبدأ العدالة بين الأجيال الحالية والمقبلة وفيما بينها في الاعتبار عند استخدام الموارد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وأن تكافؤ الفرص ينادي بعدم التمييز بين الأفراد في توزيع فرص العمل وغيرها من الوظائف والخدمات تبعاً لاختلافاتهم العرقية أو العمرية أو الدينية أو السياسية، وأن محور اهتمام الشمول الاقتصادي يتمثل في رعاية الأفراد وتمكينهم واتاحة الفرصة أمام أفراد المجتمع كافة في الحصول على الوظائف وفرص العمل والالتحاق بتعليم جيد والحصول على خدمات صحية جيدة ومشاركتهم ديمقراطياً في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وبيئياً، فعن طريق ضمان تكافؤ الفرص تنخفض معدلات الفقر والبطالة بسبب امتلاك كل شرائح المجتمع الأدوات والمواهب والقدرات الكامنة التي تمكنهم من المشاركة في دفع عجلة الاقتصاد والاستفادة من عوائد النمو (الحسين، ٢٠٢٠: بلا)، شرط أن تكون السياسات الحكومية رشيدة وواعية وهادفة لتحقيق ذلك.

لذا يمكن أن نجد الترابط الوثيق بين الشمول الاقتصادي والعدالة الاقتصادية من ان كلاهما يهتمان بالتوزيع العادل للموارد والدخل سواء بين الجيل الحالي أو بين الأجيال القادمة، وأن هذه الموارد موزعة بنحو مختلف وغير متكافئ بين أقاليم الدولة الواحدة وكذلك بين دول العالم المختلفة، لذا يتطلب إعادة توزيعها بشكل يحقق العدالة الاقتصادية من أجل استدامتها، ومن ثم يُمكن بيان أهداف الشمول الاقتصادي المترابطة مع العدالة الاقتصادية، فيما يأتي :(Paul et al., 2021: 11)

(١) المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية لأفراد المجتمع كافة للمشاركة بشكل هادف في اقتصادهم وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوافر العمل اللائق للنساء والرجال جميعاً، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذو الإعاقة.
(٢) العدالة في توزيع الموارد والدخل والحد من التفاوت المتنامي في توزيعها للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة وجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع متاحة للجميع من دون تمييز.
(٣) القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة .
(٤) ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.
(٥) اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار.
(٦) تقليص الإنفاق العسكري وتحويل الأموال إلى الإنفاق على احتياجات التنمية المستدامة والاسراع في تحقيق أهدافها.
(٧) تلبية الحاجات الأساسية للأفراد ومنها تحسين فرص التعليم والصحة والاسكان والطاقة عن طريق زيادة الإنفاق على هذه القطاعات، والتي من نتائجها زيادة كفاءة ومهارة الأفراد ومن ثم زيادة انتاجيتهم.
(٨) تعزيز تكافؤ الفرص الاقتصادية للمرأة وإطلاق العنان لإمكانياتها الكاملة؛ لتسهيل مشاركتها في صنع القرار الاقتصادي.
(٩) دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات للحصول على التمويل وخدمات تطوير الأعمال لتسهيل وصولها إلى الأسواق.
(١٠) تعزيز السياسات الاقتصادية الشاملة وتعزيز الشفافية والمساءلة في حوكمة الإنفاق العام، من أجل الوصول العادل إلى خدمات عالية الجودة للنساء والرجال.

ثانياً: تحقيق العدالة الاجتماعية

يمثل تحقيق العدالة الاجتماعية أحد الأهداف الذي يسعى لتحقيقها الشمول الاقتصادي، أي المساواة في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص للجميع، رجالاً ونساءً، وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتها، أي تُبنى العدالة الاجتماعية على مبادئ المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة، ويستند تحقيق العدالة الاجتماعية إلى ثلاثة مبادئ توجيهية هي (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠: ٢٠):

١. المساواة في الحقوق وعدم التمييز (الإطار المؤسسي والتشريعي).
٢. تكافؤ الفرص (الآليات والتكافؤ في خط الانطلاق، بما في ذلك القدرات).
٣. تكافؤ الظروف المعيشية للأفراد كافة (التكافؤ على مستوى النتائج).

وتسعى العدالة الاجتماعية إلى اتاحة فرص العمل للجميع، والقضاء على الفقر بمستوياته المختلفة (الصحية والعلمية والمادية)، وهذا ينسجم مع رؤية الشمول الاقتصادي التي تضمن شمولاً اجتماعياً، ووفقاً لأولوية الأهداف الإنمائية التي تضمنتها الالفية الثانية، والتي تصب في تحقيق العدالة الاجتماعية يمكن بيان الأهداف بالشكل الآتي(Andres et al., 2020: 39):

أ- اعتماد سياسات ولاسيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا.
ب- تقليل التفاوت الحاد في الدخول والثروات بين الفئات المجتمعية عن طريق تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والرعاية الصحية وظروف السكن، الأمر الذي يُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة بين الأجيال كهدف منشود لهذه العملية.
ت- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لأن تحقيق المساواة ليست فقط حق من حقوق الإنسانية بل هي من الأُسس الضرورية لإحلال الرخاء والسلام والاستدامة في العالم، فضلاً عن المساواة والمشاركة المجتمعية الفاعلة.
ث- ضمان تمتع الرجال والنساء جميعاً، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم بالحقوق نفسها في الحصول على الموارد الاقتصادية، والاستخدام الأمثل والأفضل للموارد البشرية.
ج- تعزيز البرامج التي تهدف إلى الحد من البطالة، والتركيز على ضمان وصول المرأة إلى العمل في القطاع الرسمي (تسهيل انتقال المرأة من اقتصاد الرعاية إلى العمل المنتج).
ح- ضمان وصول المرأة إلى الائتمان والأسواق والأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية، على قدم المساواة مع الرجل.
خ- القضاء على الفقر المدقع والجوع وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوافر العمل اللائق للجميع وبما يعزز التنمية البشرية.
د- بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بتغيرات المناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام (٢٠٣٠).
ذ- تعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة والحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي.

ويمكن أن نعتبر العدالة الاجتماعية مبدأ التغذية الراجعة الذي يكتشف الانحرافات أو التشوهات في مبادئ الادخال المتمثلة (بالعدالة التشاركية والضريبية) أو الاستخراج المتمثلة (بالعدالة الإنفاقية أو البيئية)، وإيجاد التصحيحات اللازمة لتلك التشوهات للاستعادة إلى نظام اقتصادي عادل ومتوازن للجميع (A Greenspan, 2007: 1).

تحديات الشمول الاقتصادي وقيوده

تواجه عملية تنفيذ برامج الشمول الاقتصادي والتوسع بها عدداً من التحديات والقيود الخارجية والداخلية، مدفوعة بتحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قد تحد من الحياة الاقتصادية لأشد الناس فقراً وضعفاً في العالم، والتي يرتكز عليها تنفيذ الشمول الاقتصادي وإدماج الفئات المستهدفة بحيث تضمن نوعية حياة أفضل للإنسان، وتؤدي تغيراً حضارياً يستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وبيئياً عن طريق توظيف الموارد المتاحة المادية والطبيعية والبشرية من أجل تحقيق مصلحة المجتمع والتفكير بطريقة شمولية لتحقيق العيش المستدام، كما تعّدُ أكثر التحديات استعصاء تلك التي قد تواجهها الحكومات وصانعوا سياسات التنمية والممارسون على خلفية الطلب الزائد والقيود المالية المشددة، والتي تؤدي إلى الهشاشة وتُسهم في نقص فرص الشمول الاقتصادي وإلى ارتفاع مستويات الفقر بين النساء والشباب في البلاد. إذ يتأثر تحديد أولويات أي مستفيد مستهدف بأولويات السياسات ومستويات الفقر والملامح الاقتصادية وديناميكيات المجتمع. ويمكن التطرق إلى أربع مجموعات تُسلط الضوء على تلك التحديات والقيود. وهي كالآتي (Andres et al., 2020: 25):

١. **المجموعة الأولى:** القيود التي قد تواجه المستفيدين على مستوى الفرد والأسرة، وتتمثل في قيود القدرات البشرية والمادية التي تحد من إمكاناتهم في توليد الدخل. وتشمل رأس المال البشري: (بما في المهارات المعرفية وغير المعرفية والتقنية)، رأس المال المادي والمالي: (بما في ذلك الأصول المستدامة والأراضي والمدخرات والتأمين ورأس المال الاجتماعي). فضلاً عن ذلك يمكن أن تكون ديناميكيات الأسرة التي تشكل التطلعات وتحدد توزيع استخدام الوقت وتوافر العمالة والموارد قيداً كبيراً لبعض الأفراد، وخاصة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة.
٢. **المجموعة ثانية:** القيود التي تتعلق بالجوانب على مستوى المجتمع مثل العادات والتقاليد والاعراف الاجتماعية السائدة وتوقعات النوع الاجتماعي، وأهمها التي تكون معوقاً لتمكين المرأة كعدم وجود حرية كافية للاختيار واتاحة الفرص المناسبة للمشاركة الفاعلة في تحريك عجلة التنمية في المجالات كافة، وكذلك قيود البنية التحتية المحلية، والاتصال، والتعرض لمخاطر الكوارث، والتي قد تؤثر في بعض المجموعات أو جميع الأسر في المجتمع. وقد تختلف هذه القيود بشكل كبير عبر المجتمعات وعبر المجموعات في المجتمعات.
٣. **المجموعة الثالثة:** القيود في الاقتصاد المحلي. وتشمل العوامل الأساسية التي تقيد فرص النمو الاقتصادي، مثل القرب من الأسواق المادية، وعمق السوق الإقليمي، والوصول إلى البنى التحتية الرابطة، ومدخلات الإنتاج. إذ يعيش الكثير من الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع في العالم في مناطق ريفية منعزلة يكون وصولهم إلى الأسواق المحلية والإقليمية محدوداً.
٤. **المجموعة الرابعة:** القيود في المؤسسات الرسمية، وتشمل الفشل المؤسسي والحكومي وسوء الإدارة، بما في ذلك الوصول إلى الهياكل السياسية والإدارية، وكذلك منظمات المجتمع المدني وشبكات المنظمات غير الحكومية. في جميع أنحاء العالم، وينظر إلى هذه القيود على أنها متزامنة وغير قابلة للفصل في كثير من الأحيان. ويُنظر إليها أيضاً على أنها تؤثر بشكل مكثف في الفقراء المدقعين والضعفاء الذين يمكن أن تخلق لهم أشكال الحرمان المتشابكة مصائد فقر.

فضلاً عن ذلك، سيكون تحقيق النمو الشامل في أعقاب جائحة (COVID-١٩) أكثر صعوبة نظراً للتأثير غير المتكافئ للجائحة في الفئات الضعيفة بما في ذلك الشابات والعاملات غير الرسميات. لقد عطلت الجائحة سلاسل التوريد وأدت إلى الهجرة العكسية، وركود الاقتصادات الريفية غير الزراعية، وعواقب مدمرة على مجموعات المجتمع، والشباب، والعاملين في القطاع غير الرسمي. لذلك، هناك حاجة إلى التحول نحو سياسات اقتصادية ومالية شاملة لضمان أن الانتعاش الاقتصادي يُعالج نفسه لعدم المساواة والإنصاف والتنمية الاقتصادية المحلية. ويُشير صندوق النقد الدولي إلى أن التعافي الاقتصادي من (١٩-COVID) يمثل فرصة فريدة للاقتصادات لبناء جسر إلى المستقبل. يمكن أن يساعد الاستثمار العام لتحفيز الطلب الكلي الضعيف على تعزيز النمو الأكثر شمولاً، والحد من عدم المساواة، وخلق فرص اقتصادية للجميع. كما يُشير البنك الدولي إلى الحاجة إلى زيادة الاستثمار العام إلى جانب الاستخدام الذكي والفاعل للموارد الشحيحة لتحقيق أهداف الشمول الاقتصادي . (Howell et al., 2020: 808)

المبحث الثاني: تحليل مؤشر التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٢١).

يُعّد التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة بعداً من أبعاد النهوض بالمستوى الاقتصادي للمرأة وهدفاً أساسياً بحد ذاته يعطي للمرأة القوة والسلطة لإنجاز التقدم الملموس في النشاط الاقتصادي واظهارها بصفتها عضو فاعل في عملية التنمية المستدامة على قدم المساواة مع الرجل، فظهور الاهتمام بتمكين المرأة اقتصاديا استمد تطوره من منهج النوع الاجتماعي والتنمية التي عادة ما تسود تلك العلاقة حالة عدم التوازن لصالح الرجل على حساب المرأة، حيث يحصل الرجل على المكانة الأولى في سلم المشاركة الاقتصادية الذي يحدد دور المرأة لصالح الأسرة والأطفال ولكن سرعان ما تغيرت النظرة لدور المرأة التي افرزها المفهوم السابق نتيجة لمجموعة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية. ولقد تزايد الاهتمام العالمي بشكل ملحوظ بقضية المرأة وضرورة مشاركتها وإدماجها في عمليات المساواة، والتنمية، والسلام، منذ المؤتمر العالمي الأول في المكسيك عام ١٩٧٥، والثاني في كوبنهاجن عام ١٩٨٠، والثالث في نيروبي عام ١٩٨٥، كما بدا ذلك واضحاً في نتائج المؤتمر الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥، حيث اكدت نتائج وتوصيات هذه اللقاءات على بعض المصطلحات أو المناهج التي تحمل مفاهيم تنموية هامة مثل منهج التمكين للمرأة والذي يهدف إلى تعزيز صورة المرأة عن نفسها وثقتها بقدراتها الذاتية، وقيمتها في المنزل والمجتمع (موسى، ٢٠٠٦: ٢). وبالرغم من تلك المؤتمرات الدولية التي نادت بحقوق المرأة نجد حضوراً غير ملموس للمرأة في مجالات الحياة المختلفة وعلى رأسها المجال السياسي، وذلك بسبب العادات والتقاليد والميراث الفكري والثقافي السائد بالإضافة إلى وجود معوقات وعراقيل منها ارتفاع نسبة

الأمية، وانخفاض وعي المرأة وحقوقها، فضلاً عن الأعباء الثقيلة التي تقع على عاتق المرأة داخل المنزل وخارجه (رمزي، ٢٠٠٤: ١١). وبذلك يمكن تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة: تلك العملية التي تستطيع المرأة عن طريقها الانتقال من موقع اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع أكثر قوة اقتصادية عن طريق العمل وتهيئة الفرص المطلوبة لبناء القدرات من حيث التعليم، والصحة، والتدريب، والدخل ومدى امتلاكها للأدوات والوسائل الاقتصادية وكيفية التحكم بها، وبهذا المعني ترتبط بقوة العلاقة ما بين القدرة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والدور الوظيفي للمرأة .

أما التمكين الاجتماعي فيتيح للمرأة المشاركة الاجتماعية خارج نطاق الأسرة، وعلى نطاق أوسع فانه يوفر لها فرصاً للوصول إلى مجموعة واسعة من الخيارات التعليمية والمهارات المعرفية والقضاء على الامية الابجدية والامية الرقمية، وهذا بدوره يحسن من صورتها وأدوارها وانجازاتها في المجتمع. إلّا أن التقاليد الثقافية والأعراف الاجتماعية السائدة في المجتمع تُعّد من أهم الأسباب لعدم المساواة بين الجنسين، إذ تسود في المجتمعات الابوية ممارسة حق السلطة على المرأة وحرمانها من حق التعليم والرعاية الصحية وعدم دخولها إلى سوق العمل بإراداتها، وعلى الرغم من تقلص الفجوة بين الجنسين في ظل النمو الاقتصادي إلّا أن التمييز ما زال قائماً، إذ أن القرارات غير الحكيمة بمنع المرأة من التعليم تدفعها للعمل في الاقتصاد غير الرسمي الذي يتميز بانخفاض المهارات المطلوبة والأجور وعدم منح اجازات الامومة وعدم توافر التأمين الصحي، ومن ثُمّ ينعكس ذلك على النمو الاقتصادي، وأن العادات والتقاليد في المجتمع تفرض قيوداً على المرأة في حركتها وطريقة كلامها واختياراتها بالنسبة لقرار الانجاب من عدمه؛ ونتيجة هذه التقييدات عادةً ما يصفهن((Sen ، بـ"النساء المفقودات" وهو إشارة إلى عدد النساء اللاتي توفوا نتيجة عدم المساواة في الوصول إلى الموارد التي يحتاجّن إليها من خدمات صحية وتعليم في أجزاء من العالم النامي :٥٨٧) (Sen,١٩٩٢ ، والجدول (١) يوضح مؤشرات التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة ومعامل جيني لتفاوت الدخل في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٢١).

الجدول (١): مؤشرات التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة ومعامل جيني لتفاوت الدخل في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٢١). (نسبة مئوية)

السنوات	التمكين الاقتصادي للمرأة %	التمكين التعليمي للمرأة %	معامل جيني (Gini)
1995	0.113	4.2	0.47
1996	0.115	4.3	0.49
1997	0.116	4.5	0.51
1998	0.121	4.7	0.54
1999	0.126	4.9	0.55
2000	0.131	5.0	0.57
2001	0.136	5.2	0.58
2002	0.142	5.4	0.59
2003	0.147	5.5	0.35
2004	0.153	5.7	0.41
2005	0.159	5.8	0.42
2006	0.166	5.9	0.38
2007	0.173	6.1	0.33
2008	0.171	6.2	0.31
2009	0.170	6.3	0.32
2010	0.169	6.4	0.32
2011	0.167	6.6	0.31
2012	0.166	6.6	0.29
2013	0.176	6.6	0.27
2014	0.186	6.6	0.25
2015	0.193	6.6	0.23
2016	0.202	6.7	0.24
2017	0.154	6.8	0.27
2018	0.155	6.5	0.29
2019	0.157	6.4	0.30
2020	0.191	6.5	0.34
2021	0.205	6.7	0.31
المتوسط	*0.158*	*5.878*	*0.38*

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على:

- قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي.https://data.worldbank.org/
- منظمة عالمنا في البيانات.https://ourworldindata.org/
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، للمدة (١٩٩٥-٢٠٢١).

يتبين من الجدول (١) والشكل (١) أن مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق قد شهد تزايداً مستمراً في المدة (١٩٩٥-٢٠٢١)، باستثناء بعض السنوات التي شهدت انخفاضا، وعند النظر إلى الحقائق المتصلة بمدى تمكين ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي قياساً بالبلدان المتقدمة فسنجد مجموعة من الحقائق التي تعبر عن واقع متعثر وغير متوازن عن طريق ميل كفة الميزان لتمكين الذكور في النشاط الاقتصادي على حساب الإناث، فإن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة لعام ١٩٩٥، بلغ (٠,١١٣٪) لتصل إلى (٠,١٤٧٪) في عام ٢٠٠٣، وهذا يعود إلى آثار الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق ناهيك عن القيم الاجتماعية التي تُعّد من الأسباب المهمة التي تؤدي إلى ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل وفي تدني نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي في العراق، حيث يترتب على الصفة الريعية للاقتصاد الوطني العراقي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وهشاشة البنى الإنتاجية وضعف وتائر التطور في الاقتصاد العراقي التي أدت إلى انتشار الفقر والبطالة وانعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والموارد، الأمر الذي أثر سلبياً على التمكين الاقتصادي للشعب عموما والنساء بالذات وهو ما يسمى بالفقر المؤنث. أن مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق أخذ بالتراجع الطفيف عام ٢٠١٧، إذ بلغ (٠,١٥٤٪)، بسبب الأوضاع السياسية التي حدثت في العراق، لتعود بعد ذلك للارتفاع من (٠,١٥٥٪) في عام (٢٠١٨)، لتصل إلى (٠,١٤٧٪) في عام ٢٠٢١، ليبلغ متوسط مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق في مدة البحث (٠,١٥٨٪)، وقد صاحب الزيادة في مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة تراجع كبير في معامل جيني للتفاوت في الدخل طيلة مدة البحث، مما يُشير إلى أن هناك تحسن في توزيع الدخل والثروة نتيجة لتحقيق فوائض مالية في الموازنة العامة ناتجة عن الزيادات الحاصلة في الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً في تلك المدة. مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين المؤشرين أي زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق أدت إلى تراجع معامل جيني أي تحسن توزيع الدخل فأصبح أكثر عدالة، وهذا يتطابق مع المنطق الاقتصادي القائل بأن التمكين الاقتصادي للمرأة سوف يحسن التفاوت في توزيع الدخل. ولكن يظهر لنا من الشكل البياني (١)، أن هناك بعض السنوات تخالف منطق النظرية الاقتصادية من الناحية النظرية ويرجع السبب إلى متغيرات أخرى كالزيادة بعدد السكان أو الزيادة بإعداد فئات سكانية معينة (أطفال وكبار السن) على حساب من هم في سن العمل وكذلك مؤشرات أخرى يكون تأثيرها غير مباشر مثل تقلبات سعر الصرف.

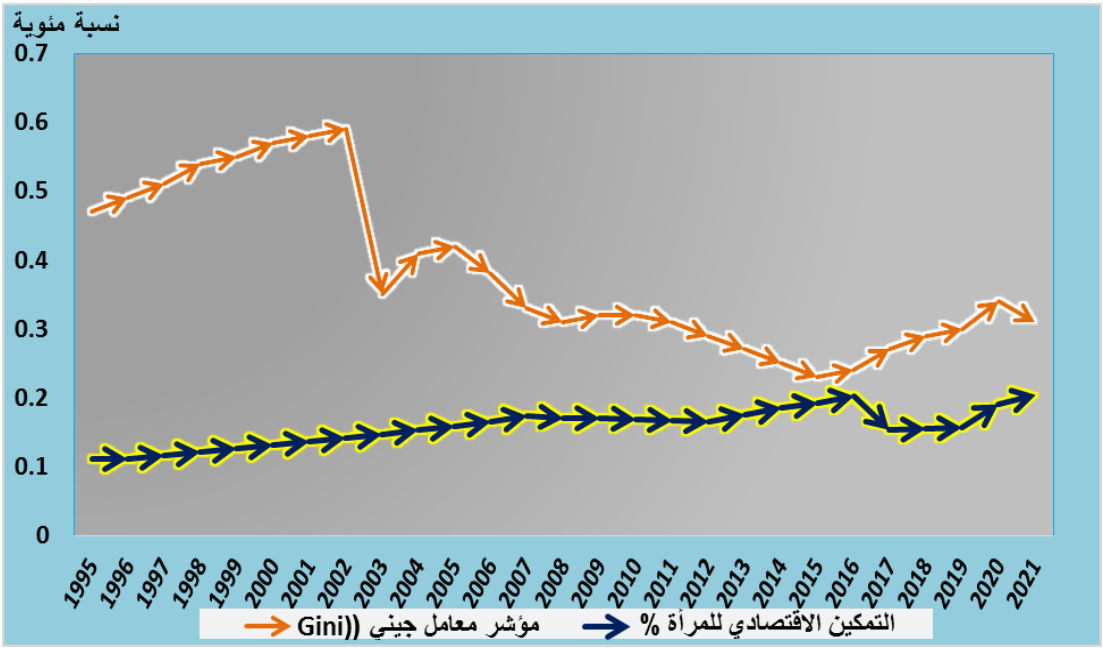

الشكل (١): تطور مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة ومعامل جيني في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٢١).

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

كما يتبين كلاً من الجدول (١) والشكل (١) أن مؤشر التمكين التعليمي للمرأة في العراق قد شهد تزايداً مستمراً في المدة (١٩٩٥-٢٠١٧)، ثم أخذ المؤشر بالتراجع الطفيف في العامين (٢٠١٨) و (٢٠١٩) ليعود بعد ذلك للارتفاع في عام (٢٠٢٠) إلى (٦,٥٪)، لتصل إلى (٦,٧٪) في عام ٢٠٢١، وبلغت أدنى قيمة لمؤشر التمكين التعليمي للمرأة في العراق أثناء مدة البحث (٤,٢٠٪) عام (١٩٩٥)، بينما بلغت أكبر قيمة للمؤشر (٦,٨٠٪) عام (٢٠١٧)، في حين بلغ متوسط مؤشر التمكين التعليمي للمرأة في العراق لمدة البحث (٥,٨٧٨٪). وقد صاحب الزيادة في مؤشر التمكين التعليمي للمرأة التراجع الطفيف في معامل جيني للتفاوت في الدخل. مما يشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين المؤشرين أي زيادة التمكين التعليمي للمرأة في العراق أدت الى تراجع معامل جيني أي تحسن توزيع الدخل فأصبح أكثر عدالة، وهذا يتطابق مع المنطق الاقتصادي القائل بأن التمكين التعليمي للمرأة يُحسن التفاوت في توزيع الدخل. ويظهر من الشكل البياني (٢٠) أن بعض السنوات تخالف منطق النظرية الاقتصادية من الناحية النظرية، ويمكن إرجاعه إلى متغيرات أخرى كالزيادة بعدد السكان أو ارتفاع معدلات البطالة لاسيما بين فئات الشباب وارتفاع معدل الإعالة أي الفرد الواحد يكون معيل وحيد لعائلة مكونة من ٥ أو ٦ أفراد.

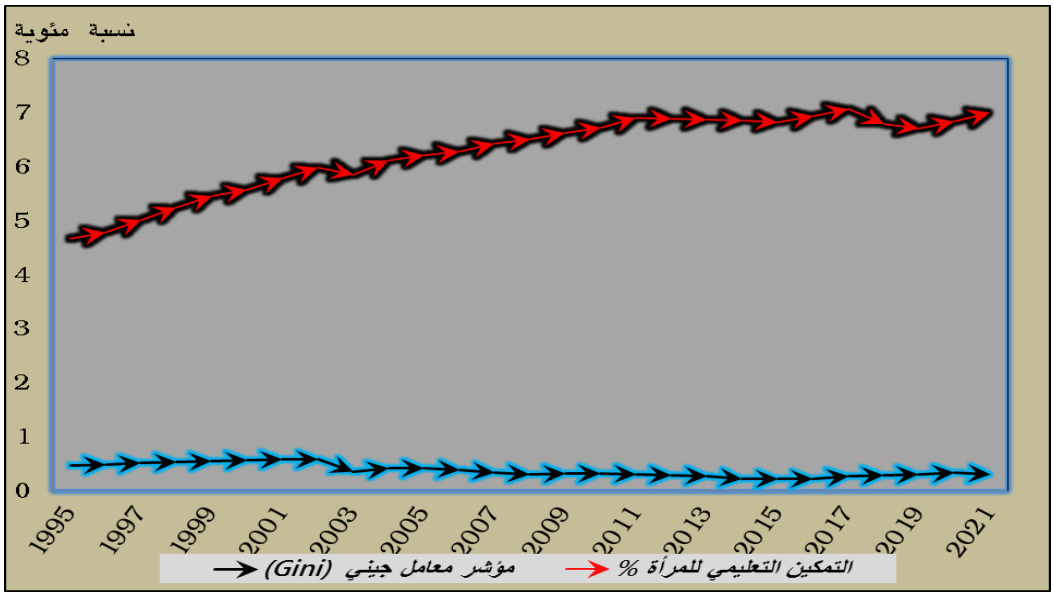

الشكل (٢): تطور مؤشر التمكين التعليمي للمرأة ومعامل جيني في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٢١)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

المبحث الثالث: قياس وتحليل نتائج تقدير العلاقة بين الفاعلية النسبية للسياستين على بعض برامج الشمول الاقتصادي التي تدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٢١).

اولاً: توصيف وصياغة الأنموذج القياسي.

تُعد مرحلة توصيف متغيرات الأنموذج القياسي الخطوة الأولى في البحث القياسي التطبيقي، وكما يُعدَّ من أهم مراحل بناء الأنموذج وأصعبها وذلك من خلال وصف دقيق للمتغيرات التي يتضمنها الأنموذج، وفي هذه المرحلة يتم وصف العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بصيغ رياضية استناداً إلى منطق النظرية الاقتصادية، وعلى شكل نماذج قياسية يمكن من خلالها اختبار بيانات المتغيرات المحددة لقياس القيم العددية لمعاملات تلك المتغيرات، من أجل التحليل والتفسير وعرض نتائجها على أنها مشاكل اقتصادية في إطار قياسي، وتم اعتماد أنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Auto ARDL) (Regression Distributive Lag Model، لغرض قياس الآثار قصيرة وطويلة الأمد لمتغيرات السياستين المالية والنقدية في الشمول الاقتصادي ممثلا ببرنامج (التمكين للمرأة). إذ تم توصيف النموذج القياسي كالآتي:

توصيف العلاقة بين متغيرات السياستين المالية والنقدية والتمكين الاقتصادي للمرأة (Ect) كما يأتي:

$$Ect = a + \beta_1 \log Exm + \beta_2 \log M_1 + \beta_3 \log Se + \beta_4 \log Sh + \beta_5 \log Oil + \beta_6 \log Tr + \mu_t \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

وبالنظر لوجود بعض المشكلات القياسية حالت دون إمكانية اعتماد البيانات بطبيعتها السنوية، لقصر السلسلة الزمنية (٢٧) مشاهدة ولكون هذا الأنموذج يحتاج مدة زمنية طويلة نوعاً ما (أكثر من ٣٠) مشاهدة، لذا تم تحويل السلسلة إلى نصف سنوية لكل المتغيرات المدروسة، بواقع (٥٤)، مشاهدة للمدة (١٩٩٥-٢٠٢١) واعتماد الصيغة نصف اللوغارتمية من جهة اليمين أي للمتغيرات التفسيرية، إذ استخدمت معادلة البرنامج كونها تُسهم في زيادة عدد المشاهدات من جهة، ومن جهة أخرى دراسة موضوع الصدمات على مدار فصول السنة، لأن أغلب صادرات العراق تتكون من سلعة النفط والتي تتأثر بالتقلبات أثناء هذه الفصول، وتم اختيار الصيغة نصف اللوغاريتمية للمتغيرات المدروسة لأنها تعطي أكبر معدل لمعامل التحديد (R2) وأيضاً أكبر قيمة لإحصاء فيشر(F) مقارنة بصيغ الانحدار الأخرى، وأيضاً لتخفيض درجة التشتت وجعل البيانات أكثر تجانساً وللحصول على نتائج أكثر دقة وبساطة ومحاولة الحصول على علاقات خطية ثابتة تعرف فيها المقدرات على أنها ميول حدية، ولإسناد التحليل ودعم النتائج تم الاعتماد في البحث على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الأنموذج القياسي للمدة (١٩٩٥-٢٠٢١)، وكما مبين في المحلق(١)، والمحلق (٢)، يوضح بعض المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الأنموذج. فضلاً عن المدلولات الاقتصادية لمعالمها التي تمثل الميول الحدية للمتغيرات قيد البحث. والتي يوضحها المحلق (٣).

ثانياً: تحديد متغيرات الأنموذج والإشارات المسبقة للمعلمات.

تُعدّ هذه الخطوة مهمة للغاية، إذْ يَتم تحديد الإشارة المتوقعة للمعالم المقدّرة، وحجم المعلمات للأنموذج من خلال العلاقات لغرض تحديد طبيعة الشكل الرياضي وعدد المعادلات التي يحتويها الأنموذج، بناءً على ما أفرزه التحليل الاقتصادي لفاعلية السياستين المالية والنقدية كمتغيرات خارجية وتسمى بالمتغيرات التفسيرية او التوضيحية، وأثرها على بعض مؤشرات الشمول الاقتصادي،

كمتغيّرات داخلية داخل النموذج او متغيرات تابعة، وبناءً على أسس وأفكار النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة عن الدراسات السابقة يمكن تحديد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات كما يأتي :

١. **سعر الصرف الرسمي (EXM):** يرتبط سعر الصرف الرسمي بعلاقة غير مباشرة مع معامل جيني والتمكين الاقتصادي للمرأة والفقر المدقع، إذ أن انخفاض قيمة العملة المحلية تؤدي وبشكل غير مباشر إلى ارتفاع معدلات الفقر وضعف تحقيق العدالة التوزيعية أي ارتفاع معامل جيني، وانخفاض مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة. كما يرتبط سعر الصرف بعلاقة عكسية مع الانتشار المصرفي، اذ أن زيادة سعر الصرف يؤدي إلى ضعف قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على تقديم الإقراض والخدمات المصرفية وتخفيضها، وهذا ما يحد من إمكانية الانتشار المصرفي.

٢. **عرض النقد الضيق(M_1) :** يرتبط عرض النقد الضيق بعلاقة عكسية مع معامل جيني والتمكين الاقتصادي للمرأة والفقر المدقع، إذ أن زيادة عرض النقد الضيق تؤدي إلى انخفاض معامل جيني وتحقيق عدالة في التوزيع لاسيما إذ وجهت هذه الزيادة لتنشيط المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية والفقيرة، وستعمل على زيادة الأيدي العاملة وتخفيض معدلات البطالة والفقر، ومن ثم فأن تمكين المرأة اقتصاديا له جزء مهم من هذه الزيادة. وكذلك يرتبط عرض النقود بعلاقة طردية مع الانتشار المصرفي، إذ أن زيادة عرض النقد تؤدي إلى زيادة القدرة المالية لدى المؤسسات المالية والمصرفية وإمكانية زيادة الخدمات المصرفية ومنها الانتشار المصرفي.

٣. **الإنفاق على التعليم والصحة (SE)&(SH) :**يرتبط الإنفاق على الصحة والتعليم بعلاقة عكسية مع معامل جيني والفقر، وبعلاقة طردية مع التمكين الاقتصادي للمرأة والانتشار المصرفي، إذ أن زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم يخلق قوة بشرية نشطة صحياً وعلمياً بما يزيد انتاجيتهم ودخولهم ومع فرض وجود وعي مصرفي فإن هذه الزيادة في الدخول ستوجه للادخار لدى المصارف وهذا ما يجعل إمكانية تحسين الانتشار المصرفي.

٤. **الإيرادات النفطية (OIL) :**ترتبط الإيرادات النفطية بعلاقة عكسية مع معامل جيني والتمكين الاقتصادي للمرأة والفقر المدقع، تؤدي هذه الإيرادات لاسيما في البلدان النامية دوراً بارزاً في التأثير على النشاط الاقتصادي، إذ أن زيادتها تعني زيادة برامج الإنفاق في الموازنة العامة لاسيما البرامج التي تمس الفئات المحرومة والمهمشة كبرامج تخفيف حدة الفقر وتمكين المرأة وهذا ينعكس بصوره إيجابية حول تحقيق عدالة في التوزيع وتخفيف الفوارق الطبقية وهذا ما يؤدي إلى تحسين مؤشر معامل جيني. كما ترتبط الإيرادات النفطية بعلاقة طردية مع الانتشار المصرفي، إذ أن زيادة الإيرادات النفطية تزيد من قدرة الحكومة على دعم مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع المصرفي اذ تعزز رأس المال المصرفي وتزيد تمويل المصارف وهذا ما يسمح بزيادة الانتشار المصرفي.

٥. **الإيرادات الضريبية(Tr) :**ترتبط الإيرادات الضريبية بعلاقة طردية مع معامل جيني والانتشار المصرفي، إذ أن زيادة الإيرادات الضريبية تزيد من تمويل القطاع المصرفي وتعزز رأس المال المصرفي، كما أن إنفاق الإيرادات الضريبية على المشروعات التنموية يعزز الاستثمار والإنتاج، وهذا ما يزيد من الانتشار المصرفي. أما علاقة الإيرادات الضريبية مع الفقر المدقع والتمكين الاقتصادي للمرأة هي علاقة عكسية، إذ أن زيادة الإيرادات الضريبية من المفترض أن تزيد من تمويل البرامج الاجتماعية كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية وهذا من شأنه تقليل معدلات الفقر. وتؤثر زيادة الإيرادات الضريبية في تخفيض التمكين الاقتصادي للمرأة، كون زيادة الضرائب على دخولهن أو اعمالهن تحد من استمرارية ممارسة الأعمال.

ثالثاً: نتائج التقدير الأولي لدالة التمكين الاقتصادي للمرأة وفق أنموذج (ARDL).

يبين الجدول (٢) نتائج تقدير دالة التمكين الاقتصادي للمرأة باستخدام أنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، الذي يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، إذ يتبين من نتائج تقدير أنموذج (ARDL) لدالة التمكين الاقتصادي للمرأة أن المتغيرات التفسيرية للأنموذج المقدر بلغت (R2=0.97)، وهي تفسر (٩٧٪) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع، في حين أن (٣٪) تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلة بالأنموذج. وأن قيمة معامل التحديد المصحح قد بلغت (R-squared Adjusted=%92) وأن الأنموذج وفقاً لقيمة اختبار(F) المحتسبة والبالغة (F=18.15) وهي معنوية عند مستوى أقل من (١٪)، أي أن الأنموذج المقدر معنوي وبذلك نرفض فرضية العدم ($H_0: b_i=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b_i\neq0$) وكالآتي:

الجدول (٢): نتائج التقدير الأولي لدالة التمكين الاقتصادي للمرأة وفق أنموذج (ARDL)

Variables	*Coefficient*	*Std. Error*	t-Statistic	*Prob.*
ECT(-1)	*0.251746*	*0.171013*	*1.472082*	*0.1631*
ECT(-2)	*0.206895*	*0.240659*	*0.859699*	*0.4044*
ECT(-3)	*0.063692*	*0.186262*	*0.341951*	*0.7375*
ECT(-4)	*0.730268*	*0.323743*	*2.255703*	*0.0406*
LEXM	*-0.025461*	*0.013604*	*-1.871581*	*0.0823*
LEXM(-1)	*0.000700*	*0.009751*	*0.071796*	*0.9438*
LEXM(-2)	*-0.015593*	*0.027565*	*-0.565693*	*0.5806*
LEXM(-3)	*0.011937*	*0.022772*	*0.524200*	*0.6083*
LEXM(-4)	*-0.013846*	*0.022978*	*-0.602592*	*0.5564*
LEXM(-5)	*-0.026137*	*0.017944*	*-1.456563*	*0.1673*
LM_1	*0.170687*	*0.060985*	*2.798850*	*0.0142*
LM_1(-1)	*-0.010548*	*0.032403*	*-0.325523*	*0.7496*

LM_1(-2)	*-0.076720*	*0.047801*	*-1.604980*	*0.1308*
LSE	*-0.012800*	*0.015432*	*-0.829430*	*0.4208*
LSE(-1)	*-0.002063*	*0.016294*	*-0.126591*	*0.9011*
LSE(-2)	*0.009059*	*0.023146*	*0.391389*	*0.7014*
LSE(-3)	*-0.021170*	*0.017885*	*-1.183685*	*0.2562*
LSE(-4)	*-0.041331*	*0.019543*	*-2.114838*	*0.0529*
LSE(-5)	*-0.009398*	*0.012122*	*-0.775287*	*0.4511*
LSH	*-0.004990*	*0.047028*	*-0.106107*	*0.9170*
LSH(-1)	*0.001299*	*0.028738*	*0.045189*	*0.9646*
LSH(-2)	*0.039774*	*0.028741*	*1.383893*	*0.1881*
LSH(-3)	*0.029824*	*0.024159*	*1.234505*	*0.2373*
LSH(-4)	*-0.025715*	*0.015139*	*-1.698550*	*0.1115*
LOIL	*-0.009349*	*0.019900*	*-0.469828*	*0.6457*
LOIL(-1)	*-0.001126*	*0.016906*	*-0.066594*	*0.9478*
LOIL(-2)	*0.008130*	*0.018724*	*0.434219*	*0.6707*
LOIL(-3)	*0.008082*	*0.014333*	*0.563864*	*0.5818*
LOIL(-4)	*0.064100*	*0.020742*	*3.090349*	*0.0080*
LTR	*-0.025246*	*0.017464*	*-1.445645*	*0.1703*
LTR(-1)	*-0.001163*	*0.012855*	*-0.090469*	*0.9292*
LTR(-2)	*-0.049682*	*0.014827*	*-3.350671*	*0.0048*
LTR(-3)	*0.010717*	*0.012386*	*0.865305*	*0.4015*
LTR(-4)	*-0.011751*	*0.011336*	*-1.036562*	*0.3175*
C	*-0.164927*	*0.083424*	*-1.976974*	*0.0681*
R-squared	***0.977821***	***Adjusted R-squared***		**0.923958**
F-statistic	***18.15385 (0.000000)***	***Durbin-Watson stat***		**2.261361**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

اولاً: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك:The Bound Test Approach to Co-integration

استناداً لاختبار الحدود الموضح في الجدول(٣)، نختبر مدى وجود العلاقة التوازنية طويلة الأمد بين المتغير التابع (التمكين الاقتصادي للمرأة) والسياستين كمتغيرات تفسيرية، يستدل أن قيمة إحصاءة **(F)** المحتسبة كانت (F-Stat=٥,٢٦٩٨٨٣)، وهي أكبر من قيمة إحصاءة **(F)**، الجدولية للحدين الأعلى والأدنى للقيـــم الحرجـــــة عند مختلف مستويات المعنوية، مما يعني نرفض فرضية العدم **(H_0) التي تنص** على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة **(H_1)** التي تؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع (التمكين الاقتصادي للمرأة)، وهذا بدوره يتطلب تقدير الاستجابة القصيرة والطويلة الأمد ومعلمة تصحيح الخطأ، والنتائج المبينة في الجدول(٣)، تبين ذلك.

الجدول (٣): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر (ARDL) لدالة التمكين الاقتصادي للمرأة

Test Stat.	*Value*	***K***
F- Stat.	٥,٢٦٩٨٨٣	٦
Signi.	(I_0)Bound	(I_1)Bound
(%10)	*1.99*	*2.94*
(%5)	*2.27*	*3.28*
(%2.5)	*2.55*	*3.61*
(%1)	*2.88*	*3.99*

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج مخرجات برنامج Eviews.12.

ثانياً: الاختبارات التشخيصية لأنموذج (ARDL) المقدر.

وفيما يخص تشخيص الأنموذج (ARDL) محل البحث، فقد أظهرت نتائج تحليل الاختبارات القياسية الموضحة في الجدول (٤)، إلى أن الأنموذج المقدر قد تجاوز المشكلات القياسية، وذلك بعد ان تم الاستعانة بالاختبارات الآتية:

١. اختبار عدم تجانس التباين: Heteroskedasticity Test

استناداً إلى نتائج الجدول (٤)، يتضح أن القيمة الاحتمالية لـ(Chi-Square & F) قد بلغت (F-statistic=0.700374)، وقيمة (Chi-Square =٣٠,٨٥٧٩٦)، على التوالي، وبما أن قيمة الاحتمال أكبر من (٥٪)، مما يعني أنهما غير معنويتين. أي أن أنموذج التمكين الاقتصادي للمرأة لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، وبذلك نقبل فرضية العدم التي تقضي بثبات (H)، وتجانس التباين، أي أن تباين الأخطاء متجانس.

٢. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي: Serial Correlation LM Test

يوضح الجدول (٤)، أن قيمة (Chi-Square & F) الاحتمالية لاختبار (LM) قد بلغت (F-statistic =٠,٥٢١٥٢٢)، بينما بلغت القيمة الاحتمالية لمربع كاي (Obs*R-squared =١,٨٨٩٩٢٠)، وبما أنهما أكبر من مستوى معنوية (٥٪)، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة إن أنموذج التمكين الاقتصادي للمرأة يخلو من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (٤): نتائج اختباري الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة التمكين الاقتصادي للمرأة.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.521522	Prob. F	0.4830
Obs*R-squared	1.889920	Prob. Chi-Square	0.1692
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.700374	Prob. F	0.8064
Obs*R-squared	30.85796	Prob. Chi-Square	0.6224
Scaled explained SS	2.095695	Prob. Chi-Square	1.0000

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج مخرجات برنامج Eviews.12.

٣. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي أنموذج ARDL: Jarque Bera (JB)

يتبين من نتائج الشكل البياني (٢)، أن نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي أنموذج (ARDL) لمعامل التمكين الاقتصادي للمرأة، والذي يحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي، إذ كانت نتيجة الاختبار غير معنوية وبلغت قيمتها (JB=0.601591)، بقيمة احتمالية (Prob=٠,٧٤٠٢٢٩)، مما يؤكد قبول فرضية العدم التي تنص أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.

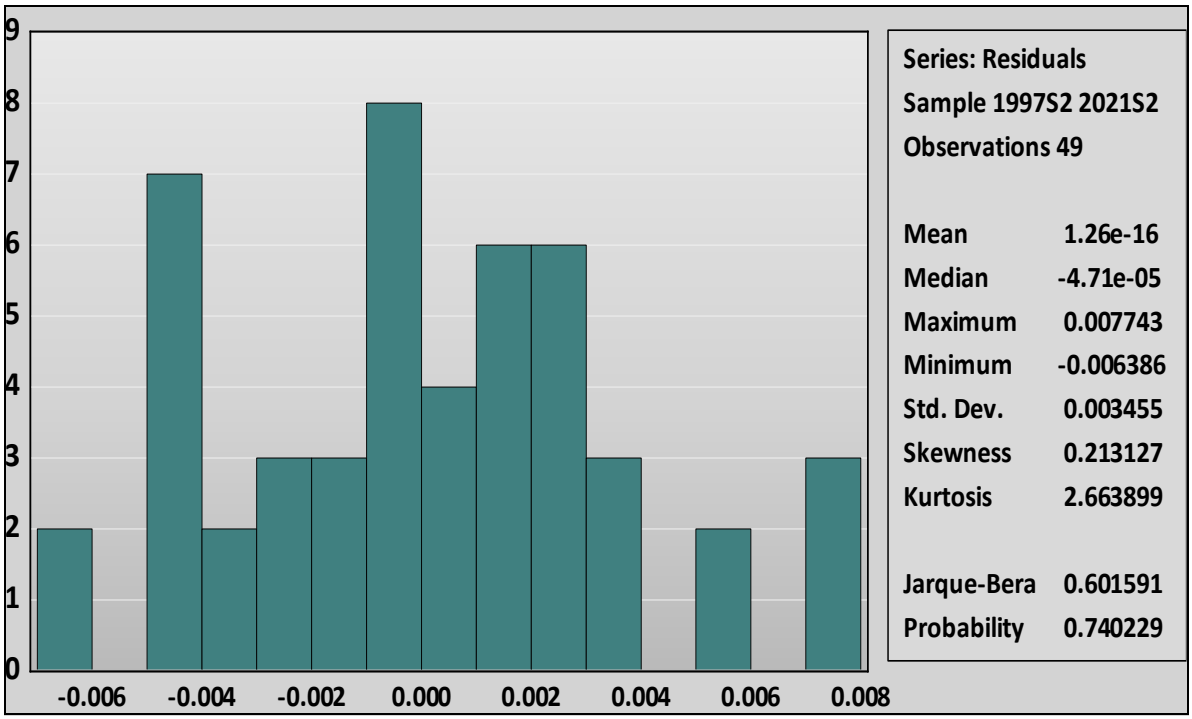

الشكل (٢): التوزيع الطبيعي لبواقي الأنموذج المقدر لدالة التمكين الاقتصادي للمرأة.
المصدر: اعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج مخرجات برنامج Eviews.12.

٤. اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات أنموذج ARDL.

يلاحظ من الشكل البياني (٣)، اختبار استقراريه الأنموذج المقدر لدالة التمكين الاقتصادي للمرأة، وهما (CUSUM SQUARS & CUSUM)، للتأكد من خلو البيانات من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، إذ يلاحظ أن قيمة إحصاءه الاختبارين وقعت داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية (٥٪)، وهذا يدل أن هناك استقراراً وانسجاماً في الأنموذج بين معلمات الأمد القصير والطويل، ويدل على استقراريه المعلمات المقدرة في الأنموذج عبر المدة الزمنية محل البحث.

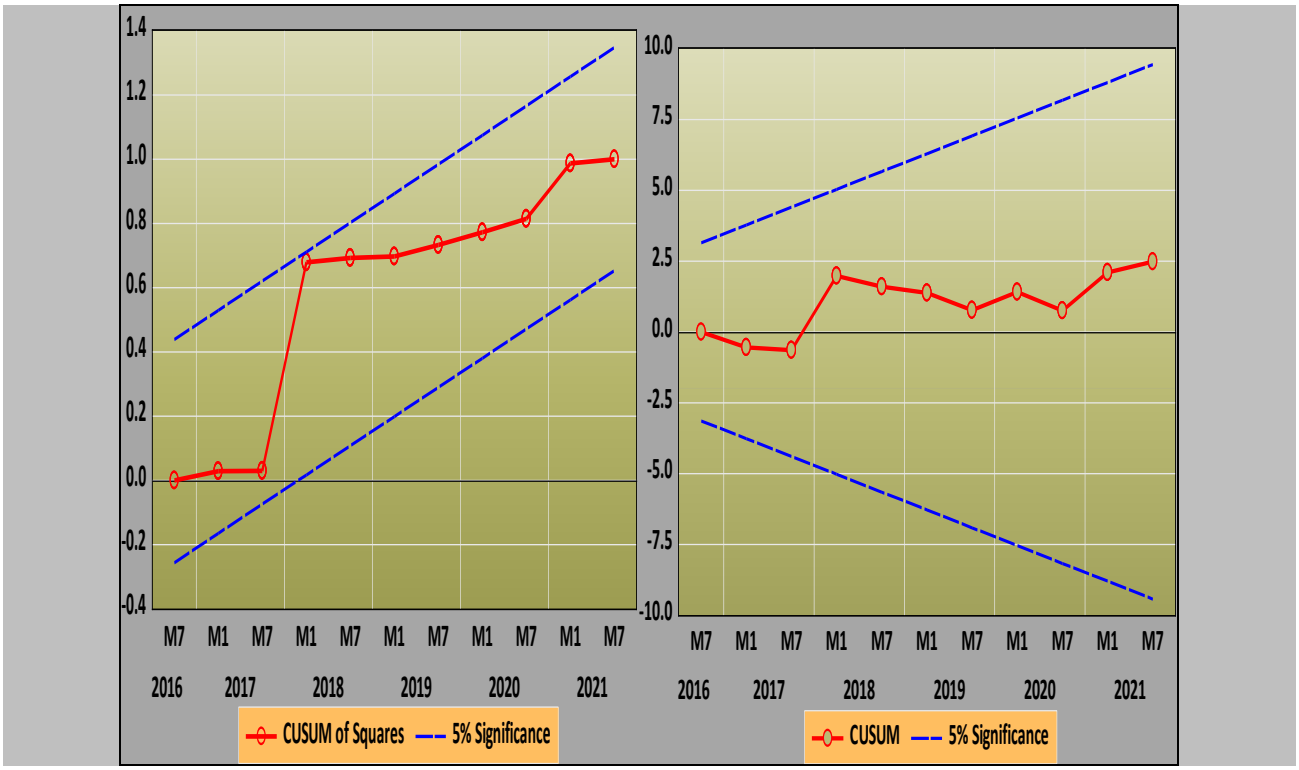

الشكل (٣): الاستقرارية الهيكلية لمعاملات الأنموذج المقدر لدالة التمكين الاقتصادي للمرأة وفق الاختبارين (CUSUM–CUSUM: SQ).

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج مخرجات برنامج Eviews.12.

ثالثاً: تقدير معلمات الأمدين القصير والطويل و(ECM) لدالة التمكين الاقتصادي للمرأة وفق أنموذج (ARDL).

بعد اختبار سلامة واستقرارية الأنموذج المقدر والتأكد من جود علاقة توازنية طويلة الأمد وفق منهجية اختبار الحدود (Bounds Test)، ينبغي الآن الحصول على المقدرات قصيرة وطويلة الأمد لمعلمات الأنموذج ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM)، واستناداً إلى ما تقدم فإن وجود علاقة تكامل مشترك تسمح بالانتقال إلى المرحلة الثانية المتمثلة في إجراء منهجية تصحيح الخطأ (ECM)، إذ يشير الجدول (٥)، إلى أن معلمة تصحيح الخطأ تشير إلى أن سرعة التكيف بلغت (٠,٢٥) وهي معنوية عند مستوى أقل (١٪)، إي أن الانحرافات في الأمد القصير تصحح بنسبة (٢٥٪) اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأمد خلال نصف سنة وتحتاج للمدة (أربعة وعشرون شهرا) لمعالجة كل الاختلالات. وهذا يعني أن تفاعل كلتا السياستين المالية والنقدية يعالج الاختلالات في التمكين الاقتصادي للمرأة خلال المدة المذكورة آنفاً، وهذا يحتاج إعداد برامج نقدية ومالية تسهم في زيادة قدرة المرأة على العمل والإنتاج فضلاً عن اشراكها في عملية اتخاذ القرار الذي يمس وجودهن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومن خلال الاحتمالية ومعنويتها عند (٥٪)، فإن ذلك يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأمد وبذلك نقبل الفرض البديل ونرفض فرضية العدم. وعلى وفق أنموذج (ARDL) المقدر، وبعد اجراء تقديرها حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (٥)، والملحق (١).

الجدول (٥): نتائج تقدير معلمات الأمد القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة التمكين الاقتصادي للمرأة

معالم الأمد القصير				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ECT(-1))	-1.000855	0.160725	-6.227108	0.0000
D(ECT(-2))	-0.793960	0.141055	-5.628737	0.0001
D(ECT(-3))	-0.730268	0.139619	-5.230447	0.0001

D(LEXM)	-0.025461	0.006415	-3.969040	0.0014
D(LEXM(-1))	0.043640	0.007537	5.790311	0.0000
D(LEXM(-2))	0.028046	0.014669	1.911995	0.0766
D(LEXM(-3))	0.039983	0.013126	3.046148	0.0087
D(LEXM(-4))	0.026137	0.011543	2.264394	0.0400
D(LM_1)	0.170687	0.021519	7.932049	0.0000
D(LM_1(-1))	0.076720	0.019358	3.963183	0.0014
D(LSE)	-0.012800	0.009706	-1.318790	0.2084
D(LSE(-1))	0.062840	0.012191	5.154397	0.0001
D(LSE(-2))	0.071899	0.012801	5.616775	0.0001
D(LSE(-3))	0.050729	0.009462	5.361241	0.0001
D(LSE(-4))	0.009398	0.007813	1.202861	0.2490
D(LSH)	-0.004990	0.017355	-0.287520	0.7779
D(LSH(-1))	-0.043883	0.015631	-2.807478	0.0140
D(LSH(-2))	-0.004109	0.015120	-0.271770	0.7898
D(LSH(-3))	0.025715	0.005390	4.771069	0.0003
D(LOIL)	-0.009349	0.009927	-0.941827	0.3623
D(LOIL(-1))	-0.080313	0.012504	-6.423016	0.0000
D(LOIL(-2))	-0.072182	0.010749	-6.715514	0.0000
D(LOIL(-3))	-0.064100	0.011313	-5.665884	0.0001
D(LTR)	-0.025246	0.008186	-3.083993	0.0081
D(LTR(-1))	0.050715	0.009447	5.368359	0.0001
D(LTR(-2))	0.001033	0.007746	0.133397	0.8958
D(LTR(-3))	0.011751	0.006624	1.773931	0.0978
CointEq(-1)*	0.252600-	0.031765	7.952270-	0.0000

EC = ECT - (0.2708*LEXM - 0.3302*LM_1 + 0.3076*LSE - 0.1591*LSH - 0.2765*LOIL + 0.3053*LTR + 0.6529

معالم الأمد الطويل

Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXM	0.270786	0.398352	0.679766	0.5077
LM_1	-0.330242	0.500516	-0.659803	0.5201
LSE	0.307608	0.425459	0.723004	0.4816
LSH	-0.159112	0.329272	-0.483224	0.6364
LOIL	-0.276474	0.395099	-0.699758	0.4955
LTR	0.305322	0.432623	0.705747	0.4919
C	0.652916	0.876326	0.745061	0.4686

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج مخرجات برنامج Eviews.12.

❖ فاعلية السياسة النقدية على مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة.(ECT)

١. يُشير معامل سعر الصرف الرسمي (EXM) للسنة الحالية إلى وجود أثر سلبي ومعنوي في مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة (ECT) بمستوى معنوية أقل من (١٪)، إذ بلغ الميل الحدي للتمكين الاقتصادي للمرأة بالنسبة لسعر صرف الدينار في السوق الرسمي (١,٢٥-%) في الأمد القصير، أي أن زيادة سعر الصرف في السوق الرسمي بمقدار دينار واحد يؤدي إلى انخفاض التمكين الاقتصادي للمرأة بمقدار (٠,٠١٣) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. أي أن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية يعني انخفاض قيمتها الشرائية وارتفاع معدلات التضخم مما يؤدي إلى انخفاض مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة، وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية القائلة إن انخفاض قيمة العملة المحلية يزيد معدل التضخم، وهذا يؤثر في دخول الفئات المحدودة الدخل، والتي غالبا ما تكون من النساء، ومن ثم صعوبة إدارة حياة

الأسرة أو توفير احتياجاتها الأساسية في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة .أما في الأمد الطويل فلم تظهر علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية عن طريق مستوى المعنوية البالغ أكبر من(٥٪).

٢. يُشير معامل عرض النقود بالمعنى الضيق(M1) ، للسنة الحالية وعند التخلف الأول إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي في مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة(ECT) ، عند مستوى معنوية أقل من (١٪)، إذ بلغ الميل الحدي للتمكين الاقتصادي للمرأة للسنة الحالية وعند التخلف الأول في الأمد القصير بالنسبة لعرض النقود الضيق (٤,٠٧٪) (١,٨٣٪) على التوالي، وهذا يعني أن زيادة عرض النقود بمقدار دينار واحد تؤدي إلى زيادة مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة بمقدار (٠,٠٤١) (٠,٠١٨) وحدة في الاقتصاد مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويمكن القول إنه عندما يكون هناك توافر كافٍ من النقود في الاقتصاد، فإنه يمكن أن يؤدي دوراً حاسمًا في خلق بيئة اقتصادية تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة شرط أن تُسهم هذه الزيادة في دعم الاستثمارات ونمو الاقتصاد، مما يفتح المجال لظهور فرص عمل جديدة وزيادتها والتمويل المناسبة للمرأة، بهدف تعزيز التمكين الاقتصادي وتحقيق المساواة بين الجنسين، وهذا قد لا يتحقق إلّا إذ عمل صانعوا السياسات والمؤسسات المالية على ضمان تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي العام .أما في الأمد الطويل فلم تظهر علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية عن طريق مستوى المعنوية البالغ أكبر من (٥٪).

❖ **فاعلية السياسة المالية في مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة (ECT)**

١. يظهر معامل الإنفاق على التعليم (SE) للسنة الحالية عدم وجود أثر معنوي في مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة (ECT)في الأمد القصير، ولكن الإنفاق على التعليم (SE) عند التخلف الأول والثاني معنوي عند مستوى أقل من (٥٪) ويرتبط بعلاقة طردية مع التمكين الاقتصادي للمرأة(ECT) ، إذ بلغ الميل الحدي للتمكين الاقتصادي للمرأة للتخلف الأول والثاني في الأمد القصير بالنسبة للإنفاق على التعليم (١,٨٥٪) (٢,١١٪) على التوالي، وهذا يعني أن زيادة نسبة الإنفاق على التعليم بمقدار دينار واحد يؤدي إلى زيادة التمكين الاقتصادي بمقدار (٠,٠٢) (٢٠,٠) على التوالي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، كون التعليم المتقدم يعزز مهارات النساء ومعرفتهن، مما يمكنهن من الاسهام بشكل أكبر في سوق العمل وتطوير القدرات الاقتصادية، كما أن التعليم يُسهم في تعزيز الوعي والثقة لدى النساء، مما يعزز قدرتهن على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وعلى الصعيد الاجتماعي فإن زيادة الإنفاق على التعليم يُسهم في تغيير النمط الثقافي والاجتماعي الذي قد يحد من فرص المرأة في العمل والتمكين الاقتصادي. ويعمل التعليم كأداة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة في المجتمع .أما في الأمد الطويل فلم تظهر علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية عن طريق مستوى المعنوية البالغ أكبر من (٥٪).

٢. يظهر معامل الإنفاق على الصحة (SH) للسنة الحالية عدم وجود أثر معنوي في مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة (ECT)في الأمد القصير، ولكن الإنفاق على الصحة(SH) ، عند التخلف الأول معنوي عند مستوى أقل من (٥٪)، ويرتبط بعلاقة عكسية مع التمكين الاقتصادي للمرأة(ECT) ، إذ بلغ الميل الحدي للتمكين الاقتصادي للمرأة للتخلف الأول في الأمد القصير بالنسبة للإنفاق على الصحة(1.27-%) (SH) ، وهذا يعني أن زيادة نسبة الإنفاق على الصحة بمقدار دينار واحد يؤدي إلى انخفاض التمكين الاقتصادي للمرأة بمقدار (٠,٠١٣) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ومن العلاقة قصيرة الأمد نجد أنها لا تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، وعكس ما هو متوقع لها، والتي تنص على أن أي زيادة في نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية سوف تخلق قوة نسوية نشطة متهيئة للعمل والإنتاج عبر الزيادة من القدرة الصحية والجسمانية للإنسان وما ينعكس ذلك على الإنتاجية الفردية والكلية عن طريق زيادة العمر المتوقع أو تقليل الأمراض ومن ثم زيادة تقديم الخدمات الصحية، وأن ما يفسر هذا التناقض أو العلاقة العكسية بين الإنفاق على الصحة والتمكين الاقتصادي للمرأة هو الفساد الإداري والمالي الذي مّر به الاقتصاد العراقي في مدة البحث وما زال، والذي أدى إلى انحراف هذه النفقات عن وجهتها الصحيحة وعدم انفاقها فعلياً في القطاع الصحي، بما معناه أن زيادات نسبها من النفقات العامة هي زيادة ظاهرية لأنها لا تؤدي إلى إحداث زيادة نوعية وكمية في الخدمات التي يحصل عليها السكان .أما في الأمد الطويل فلم تظهر علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية عن طريق مستوى المعنوية البالغ أكبر من س(٥٪).

٣. نجد معامل الإيرادات النفطية (OIL) بالأسعار الثابتة ومؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة (ECT) في الأمد القصير وللسنة الحالية غير معنوي، لكن الإيرادات النفطية (OIL) عند التخلف الأول والثاني معنوية عند مستوى أقل (١٪) وترتبط بعلاقة عكسية مع التمكين الاقتصادي للمرأة(ECT) ، إذ بلغ الميل الحدي للتمكين الاقتصادي للمرأة للتخلف الأول والثاني في الأمد القصير بالنسبة للإيرادات النفطية (٢,٠١-%) و(١,٨١-%)، على التوالي، وهذا يعني أن زيادة نسبة الإيرادات النفطية بمقدار دينار واحد يؤدي إلى انخفاض التمكين الاقتصادي للمرأة(ECT) ، بمقدار (٠,٠٢٠) (٠,٠١٨) على التوالي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية، إلّا أنه يطابق واقع الاقتصاد العراقي، فبالرغم من المساهمات الكبيرة للإيرادات النفطية في الموازنة العامة إلّا أننا نجد فقر البرامج الهادفة لتمكين المرأة، ليدل على ضعف إدارة الموارد المالية للبلد وهدرها في مجالات استهلاكية فقط. فالمنطق الاقتصادي النظري يؤكد أن الإيرادات النفطية ترتبط بعلاقة طردية مع التمكين الاقتصادي للمرأة، لاسيما في الدول أحادية المورد والعراق من ضمنها فإن هذه الإيرادات ترفد الموازنة العامة بنسبة تقارب ٩٠٪، وبذلك فإن

زيادتها تعني زيادة البرامج الاجتماعية ومنها تمكين المرأة اقتصاديا من أجل تحقيق العدالة في توزيع الدخل .أما في الأمد الطويل فلم تظهر علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية عن طريق مستوى المعنوية البالغ أكبر من (٥٪).

٤. وجود أثر سلبي معنوي بين الإيرادات الضريبية (TR) ومؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة (ECT) للسنة الحالية وعنده مستوى معنوية أقل من (١٪)، إذ بلغ الميل الحدي لمعامل التمكين الاقتصادي للمرأة (ECT) في الأمد القصير بالنسبة للإيرادات الضريبية (0.89) (TR-%)، وهذا يعني أن زيادة الإيرادات الضريبية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض التمكين الاقتصادي للمرأة بمقدار (٠,٠٠٩). وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية إذ يمكن لتخفيض معدلات الضرائب على دخل المرأة أو توفير الاعفاءات الضريبية للمشروعات النسائية الصغيرة أن يُشجعهن على بدء مشروعاتهن الخاصة وتوسيع نشاطهن الاقتصادي، فضلاً عن ذلك يُعّد توافر خدمات الرعاية الاجتماعية المدعومة بالدولة، مثل رعاية الأطفال ورعاية المسنين جزءاً مهما من دعم التمكين الاقتصادي للمرأة. فإذا توافرت هذه الخدمات بشكلٍ كافٍ وبأسعار معقولة، ستتمكن المرأة من المشاركة بشكل أفضل في القوى العاملة والانخراط في الأعمال ذات القيمة المضافة، علاوة على ذلك يمكن استخدام إيرادات الضرائب لتمويل البرامج والمشروعات التي تُعزز الفرص الاقتصادية والتعليمية للمرأة، مثل التدريب المهني والتعليم العالي وبرامج ريادة الأعمال. هذه الاستثمارات يُمكن أن تُسهم في تعزيز قدرات المرأة وزيادة فرصها في الحصول على فرص عمل أفضل وزيادة دخلها المالي. أما في الأمد الطويل فلم تظهر علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية عن طريق مستوى المعنوية البالغ أكبر من (٥٪).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. للسياسة النقدية دور هام وفاعل في تحقيق برنامج الشمول الاقتصادي (التمكين للمرأة) عبر تحقيق استقرار سعر صرف العملة وزيادة عرض النقود لتوفير القروض بفوائد منخفضة للطبقات المتوسطة والفقيرة.
٢. تكون السياسة المالية أكثر فاعلية في تحقيق برنامج الشمول الاقتصادي لو أنها طبقت مجموعة من البرامج، منها الاستثمار في رأس المال البشري ولاسيما النساء كزيادة الإنفاق على التعليم والصحة، وبرامج الحماية الاجتماعية، وبرامج دعم المرأة، وبرامج التأهيل والتدريب وغيرها.
٣. إن غياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية في العراق لاسيما السياسة المالية والنقدية ولد هدر الكثير من الموارد المالية في مجالات استهلاكية لم تنشط الجانب الاستثماري، ويظهر ذلك في توقف أغلب أن لم نقل كل المشروعات عن العمل والإنتاج مما انعكس سلباً على الشمول الاقتصادي.
٤. إن المتتبع لمشهد الاقتصاد العراقي منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين حتى إعداد هذا البحث لم يشهد استقراراً بسبب التغيرات السياسية في البلاد والحروب والأوبئة وما خلفته من حصار وعقوبات اقتصادية ومشكلات الاجتماعية، وكل ذلك أدى إلى تدني مستويات التنمية البشرية وضعف مشاركة المرأة أدت إلى انتشار الفقر والبطالة وانعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والموارد.
٥. إن زيادة الإنفاق العام لدعم برامج متعددة لاسيما برنامج البطاقة التموينية، والحماية الاجتماعية والتأهيل والتدريب، لم تكن كافية لتحقيق برنامج الشمول الاقتصادي.
٦. أن التقاليد الثقافية والأعراف الاجتماعية السائدة في المجتمع تُعّد من أهم الأسباب لعدم المساواة بين الجنسين، إذ تسود في المجتمعات الابوية ممارسة حق السلطة على المرأة وحرمانها من حق التعليم والرعاية الصحية وعدم دخولها إلى سوق العمل بإراداتها.
٧. وعلى الرغم من تقلص الفجوة بين الجنسين، صاحبه تراجع طفيف في معامل جيني للتفاوت. إلّا أن التمييز ما زال قائماً، فالقرارات غير الحكيمة بمنع المرأة من التعليم تدفعها للعمل في الاقتصاد غير الرسمي الذي يتميز بانخفاض المهارات المطلوبة والأجور وعدم منح اجازات الامومة وعدم توافر التأمين الصحي، ومن ثُمّ ينعكس ذلك على النمو الاقتصادي.
٨. كلا السياستين فاعلة في التأثير على مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة، وإن كان معامل عرض النقد البالغ (٠,١٧)، أكبر تأثيرا من معاملات الإنفاق على التعليم والصحة والإيرادات النفطية والضريبية البالغة (٠,٠١)، (٠,٠٠٤)، (٠,٠٠٩)، (٠,٠٢) على التوالي، إلّا أن بعض هذه المعاملات أكبر تأثيرا أو مساوي لمعامل سعر الصرف البالغ (٠,٠٢)، وبذلك لا يمكن أن نحكم على السياستين بفاعلية أحدهما عن الآخر.
٩. انعدام تأثير كل من السياستين المالية والنقدية في التمكين الاقتصادي للمرأة في الأمد الطويل، وذلك ناتج من ضعف البرامج والسياسات طويلة الأمد التي تساعد في تمكن المرأة.

ثانياً: التوصيات

١. وضع استراتيجية تنموية شاملة ومستدامة تتوافق فيها أدوات السياسات الاقتصادية الكلية لتكون قادرة على خلق فرص عمل جديدة تعمل على تدريب وتأهيل العاطلين، لتخفيف حدة الفقر والبطالة وتحقيق التوزيع العادل للدخل وتمكين الشباب والمرأة اقتصادياً.
٢. ضرورة العمل على إيجاد برامج للسياسة النقدية تصل للطبقات المتوسطة وذوي الدخل المحدود لاسيما الساكنين في المناطق النائية والريفية لتمكينهم اقتصادياً وتحقيق مستويات معيشية لائقة.

٣. تنفيذ برامج شاملة (برامج الشمول الاقتصادي) لإعادة إشراك الشباب، ولا سيما الشابات، الذين فقدوا حس الالتزام في العمل أو التعليم أو التدريب.
٤. ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري عبر زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للتعليم والصحة والبحث والتطوير، وشمول طبقات واسعة من الشباب ببرامج التأهيل والتدريب وزجهم في سوق العمل لجعلهم أفراد منتجين.
٥. لابد من وجود تنسيق بين الإجراءات التي تتخذها السياسة المالية والنقدية من أجل فاعليتهما في تحقيق الأهداف المنشودة، كتعزيز نظم التعليم وتدابير الحماية الاجتماعية المنصفة للجنسين، بما في ذلك التحويلات النقدية، وضمان حصولهم على حساب مصرفي إذ يعتبر نقطة انطلاق هامة لتمكين الجنسين من الاستفادة من الخدمات المالية.
٦. العمل على تطوير قطاعات اقتصادية أخرى كالزراعة والصناعة والسياحة لجذب الأيدي العاملة المحلية وتقليل معدلات الفقر والبطالة وتمكين الشباب من العمل والإنتاج، فضلاً عن مساندة القطاع النفطي والتخلص من هشاشة الاقتصاد العراقي وجعله أكثر قوة ومتانة لصد الأزمات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها.
٧. الاستمرار بإجراء البحوث العلمية في مجال تمكين المرأة للوقوف على العوامل الحقيقية التي تقف وراء محدودية تمكين المرأة العراقية اجتماعيا واقتصادياً.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

١- الامم المتحدة (٢٠٢٠): دليل ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الانمائية، الاسكوا.
٢- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠١): لجنة التنمية المستدامة، تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكافحة الفقر، نيويورك.
٣- البنك المركزي العراقي (٢٠١١): تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٠، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
٤- البنك المركزي العراقي (٢٠٢١): السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وفق ضرورات المستقبل للمدة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي،
٥- التقرير الاقتصادي السنوي (٢٠٢١-٢٠١٠): البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد مختلفة.
٦- التقرير الوطني للتنمية البشرية (٢٠١٤): وزارة التخطيط، شباب العراق تحديات وفرص، بغداد، العراق.
٧- الحسين، محمد بن فارس مفهوم الامن الاقتصادي البحرين انموذجاً، مقال منشور على شبكة الانترنت-http://www.akhbar alkhaleej.com/news/article/1215328 .
٨- النشرة الإحصائية السنوية (٢٠١٠-٢٠١٧): البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد مختلفة، بغداد، العراق.
٩- حبيب، رفيق شارك (٢٠٢٢): العدل اساس الاقتصاد، مقالة منشورة على شبكة الانترنتhttps://2u.pw/rNJjCW1 .
١٠-رمزي، ناهد (٢٠٠٤) المرأة والإعلام في عالم متغير، مكتبة الأسرة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية
١١-علاوي، علي (٢٠٢٢): تغيير سعر صرف الدينار العراقي في سياق عملية الاصلاح الاقتصادي وتأثيره في زيادة الاسعار، ورقة مقدمة الى مجلس النواب العراقي.
١٢-قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي/ https://data.worldbank.org
١٣-منظمة عالمنا في البيانات/ https://ourworldindata.org
١٤-موسى، ميسون ضيف الله (٢٠٠٦): أثر برامج التدريب في مراكز الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية على تمكين المرأة الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
١٥-وزارة التخطيط (٢٠١٥): خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤)، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، العراق.
١٦-وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، أعداد مختلفة، بغداد، العراق.

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

1- Alawi, Ali (2022): Changing the exchange rate of the Iraqi dinar in the context of the economic reform process and its impact on increasing prices, a paper submitted to the Iraqi Council of Representatives.
2- Al-Hussein, Muhammad bin Faris, The Concept of Economic Security, Bahrain as a Model, an article published on the Internet http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1215328.
3- Annual Economic Report (2010-2021): Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, various issues.
4- Annual Statistical Bulletin (2010-2017): Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, various issues, Baghdad, Iraq.
5- Central Bank of Iraq (2011): Monetary Policy Report of the Central Bank of Iraq for 2010, General Directorate of Statistics and Research.
6- Central Bank of Iraq (2021): Monetary Policy of the Central Bank of Iraq according to Future Necessities for the Period (2016-2020), Department of Statistics and Research, Macroeconomics Division,
7- Habib, Rafiq Sharek (2022): Justice is the basis of the economy, an article published on the Internet. https://2u.pw/rNJjCW1
8- Ministry of Planning (2015): National Development Plan (2010-2014), Central Statistical Organization, Baghdad, Iraq.
9- Ministry of Planning, Statistical Collection, Central Statistical Organization, Directorate of National Accounts, Various Issues, Baghdad, Iraq.
10- Musa, Maysoun Daifallah (2006): The impact of training programs in the centers of the Hashemite Jordanian Fund for Human Development on the empowerment of Jordanian women, Master's thesis, Faculty of Graduate Studies, University of Jordan.

11- National Human Development Report (2014): Ministry of Planning, Youth of Iraq Challenges and Opportunities, Baghdad, Iraq.
12- Our World in Data Organization https://ourworldindata.org/
13- Ramzi, Nahed (2004) Women and Media in a Changing World, Family Library, Cairo: Dar Al-Masryah Al-Lubnaniyyah
14- United Nations (2020): Guide to Integrating Social Justice Principles into Development Policies, ESCWA.
15- United Nations, Economic and Social Council (2001): Commission on Sustainable Development, Report of the Department of Economic and Social Affairs, Poverty Alleviation, New York.
16- World Bank Group Database https://data.worldbank.org/

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1. Alan Greenspan. (2007) The Age of Turbulence: Adventures in a New World. New York: The Penguin Press, 531 pp. $35.00 ISBN 978-1594201318
2. Al-Hussein, Muhammad bin Faris, the concept of economic security, Bahrain as a model, an article published on the Internet http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1215328.
3. Allawi, Ali (2022): Changing the exchange rate of the Iraqi dinar in the context of the economic reform process and its impact on increasing prices, a paper submitted to the Iraqi Council of Representatives.
4. Andrea Loubier, (2017): "Benefits of Telecommuting for The Future of Work" Forbes, July 20, https://2u.pw/5SoTMhI
5. Andrews et al. Colin Andrews, Aude de Montesquieu, Ines Arevalo Sánchez, Puja Vasudeva Dutta, Boban Varghese Paul, Sadna Samaranayake, Janet Helsey,
6. Annual Economic Report (2010-2021): Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, various issues.
7. Annual Statistical Bulletin (2010-2017): Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, various issues, Baghdad, Iraq.
8. Bowen, Thomas, Carol del Ninno, Colin Andrews, Sarah Coll-Black, Ugo Gentilini, Kelly Johnson, Yasuhiro Kawasoe, Adea Kryeziu, Barry Maher, and Asha Williams. (2020): Adaptive Social Protection: Building Resilience to Shocks. International Development in Focus. Washington, DC: World Bank.
9. Central Bank of Iraq (2011): Monetary Policy Report of the Central Bank of Iraq for 2010, General Directorate of Statistics and Research.
10. Central Bank of Iraq (2021): Monetary policy of the Central Bank of Iraq according to future necessities for the period (2016-2020), Department of Statistics and Research, Department of Macroeconomics,
11. Economic justice policy paper, of Film, (2018): Published report on the Internet https://bit.ly/3W7Ri36
12. Habib, Rafiq Shark (2022): Justice is the basis of economics, an article published on the Internet. https://2u.pw/rNJjCW1
13. Howella, Zachary Barnett, & Watson, Oliver John, & Mobarakc, Mushfiq, (2020): The benefits and costs of social distancing in high- and low-income countries, Published by Oxford University Press, College London, London, UK, Vol. (115), (7), p 807-819.
14. inclusion becomes an imperative A sustainability, report posted on the site sustainability imperative, https://www.greenbiz.com/article/economic-inclusion-becomes-2018
15. Ministry of Planning (2015): National Development Plan (2010-2014), Central Bureau of Statistics, Baghdad, Iraq.
16. Ministry of Planning, Statistical Group, Central Statistical Organization, Directorate of National Accounts, various issues, Baghdad, Iraq.
17. Musa, Maysoon Dhaif Allah (2006): The impact of training programs in the Jordanian Hashemite Fund for Human Development centers on the empowerment of Jordanian women, Master's thesis, Faculty of Graduate Studies, University of Jordan.
18. National Human Development Report (2014): Ministry of Planning, Iraqi Youth Challenges and Opportunities, Baghdad, Iraq.
19. Our World in Data Organization https://ourworldindata.org/
20. Ramzi, Nahid (2004) Women and the Media in a Changing World, Family Library, Cairo: Egyptian Lebanese House.
21. Sen AK.,(1992): Gender and cooperative conflict. In: Tinker I, Ed. Persistent inequalities. New York: Oxford University Press.
22. Timothy Clay, and Sarang Chaudhary, (2021): The State of Economic Inclusion Report, World Bank Group.
23. United Nations (2020): Guide to Integrating Social Justice Principles into Development Policies, ESCWA.
24. United Nations, Economic and Social Council (2001): Commission on Sustainable Development, Report of the Department of Economic and Social Affairs, Combating Poverty, New York.
25. World Bank Group database https://data.worldbank.org